

مجلس الأمن

Distr.: General
20 June 2012
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢ موجّهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام

وفقا لطلب مجلس الأمن الوارد في الفقرة ٢١ من القرار ٢٠٣٦ (٢٠١٢) بشأن تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، يشرفني أن أحيل تقريرا مؤرخا ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (انظر المرفق) تلقيته من السيد جان بينغ، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) **بان** كي - مون





المرفق

رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠١٢ موجهة إلى الأمين العام من رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي

عملا بالفقرة ٢١ من قرار مجلس الأمن ٢٠٣٦ (٢٠١٢)، الذي طُلب فيه من الاتحاد الأفريقي أن يطلع المجلس بانتظام على تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، يسعدني أن أحيل إليكم تقرير مفوضية الاتحاد الأفريقي المرحلي الثاني (انظر الضميمة).

وإضافة إلى العملية السياسية، يشمل التقرير المسائل المتعلقة بنشر البعثة في مختلف القطاعات، والزيادة في ملاك قواتها وهيكل قيادتها ومراقبتها.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بإحالة التقرير إلى أعضاء مجلس الأمن، للعلم واتخاذ إجراءات، حسبما يقتضيه الأمر. وتقف المفوضية على أهبة الاستعداد لتقديم ما قد يلزم من معلومات إضافية.

وأود مرة أخرى أن أعيد تأكيد تقدير الاتحاد الأفريقي لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ولكم على الدعم القيّم الذي يُقدّم إلى البعثة وعلى التزام الأمم المتحدة بتعزيز السلم والأمن والمصالحة على نحو دائم في الصومال.

(توقيع) جان **بينغ**

الضميمة

تقرير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، عملاً بأحكام الفقرة ٢١ من قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ٢٠٣٦ (٢٠١٢)

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً بالفقرة ٢١ من قرار مجلس الأمن ٢٠٣٦ (٢٠١٢) المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٢، الذي طُلب فيه من الاتحاد الأفريقي أن يطلع المجلس بانتظام، بواسطة الأمين العام، على تنفيذ ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وذلك بتقديم تقارير منتظمة. ويشمل التقرير التطورات السياسية والأمنية والجوانب المتصلة بنشر بعثة الاتحاد الأفريقي وعملياتها.

ثانيا - الوضع السياسي

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، استمر إحراز تقدم صوب تنفيذ خريطة الطريق لإنهاء المرحلة الانتقالية. وسعى الموقّعون الستة على خريطة الطريق، أي المؤسسات الاتحادية الانتقالية، والإدارتان الإقليميتان في بونتلاند وغالمودوغ، وأهل السنة والجماعة، إلى تعزيز الزخم الذي ولده المؤتمران الدستوريان التشاوريان الوطنيان اللذان عقدا في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ ومن ١٥ إلى ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٢ في غاروي، بونتلاند.

٣ - وعقد الموقّعون الستة على خريطة الطريق، وهم شريف شيخ أحمد، رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية، وعبد الرحمن فارولي، رئيس بونتلاند، وعبد الولي محمد، رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية، وشريف حسن شيخ عدن، رئيس البرلمان الاتحادي الانتقالي، وعبد الصمد نور غوليد، رئيس غالمودوغ بالنيابة، والشيخ محمد يوسف، ممثل أهل السنة والجماعة، اجتماعاً آخر في غالكايو، الصومال، في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٢. واتفقوا، في ذلك الاجتماع، على جملة أمور منها تقليص عدد أعضاء الجمعية الوطنية التأسيسية من ١ ٠٠٠ إلى ٨٢٥ عضواً، مع تمثيل النساء بنسبة لا تقل عن ٣٠ في المائة من مجموع الأعضاء. وتقرر أيضاً أن يختار ١٣٥ من شيوخ العشائر أعضاء الجمعية الوطنية التأسيسية بناءً على صيغة ٤-٥، وتساعدهم لجنة تتكون من أعضاء لا يتمتعون بحق التصويت، فضلاً عن ممثلين عن الموقّعين الستة.

٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، يُعدّ انتهاء أصحاب المصلحة الصوماليين من عملية صياغة الدستور إنجازاً كبيراً. وفي ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢، تلقى رئيس وزراء الحكومة الاتحادية الانتقالية مشروع الدستور النهائي من اللجنة الاتحادية المستقلة للدستور ولجنة الخبراء وفقاً لأحكام الميثاق الاتحادي الانتقالي، والجداول الزمنية لخريطة الطريق، ومبادئ غاروي.

٥ - وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، اختار الموقّعون الصوماليون ١٣٥ شيخاً سيختارون بدورهم أعضاء الجمعية الوطنية التأسيسية البالغ عددهم ٨٢٥ عضواً وسيختارون البرلمان الجديد. وفي أيار/مايو ٢٠١٢، انعقد مؤتمر الجمعية الوطنية التأسيسية في مقديشو، وجمع ٧٠ في المائة من الشيوخ الـ ١٣٥، للبت في اختيار الجمعية التي ستعتمد الدستور والبرلمان الجديدين. وحضر المؤتمر كل من رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية، ورئيس الوزراء، ورئيس البرلمان وغيرهم من أصحاب المصلحة الصوماليين الرئيسيين.

٦ - بيد أن عدداً من التحديات السياسية والتقنية طفت على السطح، ويمكن أن تقوض مصداقية العملية برمتها. فعملية اختيار الشيوخ كانت موضع خلاف شديد، ولم يُعرض مشروع الدستور بعدُ للمناقشة، مما أفضى إلى انتشار الأراجيف بين الصوماليين بشأن مضمونه. ووصف بعضهم مشروع الدستور بأنه معادٍ للإسلام، وبأنه يشجع على بلقنة الصومال بتقسيم البلاد إلى ثلاثة أقاليم، هي صوماليلاند، وبونتلاند، والمنطقة الجنوبية الوسطى.

٧ - وفي هذا السياق اجتمع الموقّعون الرئيسيون على خريطة الطريق في أديس أبابا في ٢١ و ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٢. واتفقوا، في ذلك الاجتماع، على أن يختار اجتماع الشيوخ في مقديشو أعضاء الجمعية الوطنية التأسيسية في موعد أقصاه ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وأن يُعقد اجتماع الجمعية الوطنية التأسيسية في ٢ تموز/يوليه لاعتماد دستور الصومال المؤقت قبل ١٠ تموز/يوليه. أما البرلمان الصومالي الجديد فسيجري اختياره بحلول ١٥ تموز/يوليه. وسينتخب البرلمان الجديد الذي يتألف من ٢٢٥ نائباً، رئيس البرلمان ونائبه، في ٤ آب/أغسطس ٢٠١٢، ورئيس الجمهورية، في ٢٠ آب/أغسطس عام ٢٠١٢. وستساعد الشيوخ في عملية الاختيار لجنة اختيار تقنية تضمن استيفاء المرشحين للمقاييس المنصوص عليها في مؤتمر غاروي. وشملت القرارات الرئيسية الأخرى التوسع في لجنة الاختيار التقنية للجمعية الوطنية التأسيسية والبرلمان الجديد، والتي سيتم توسيع نطاقها الآن بحيث تمثل العشائر وتشمل المراقبين الدوليين. وتقرر كذلك أن تعقد لجنة الاختيار التقنية، التي عملت مدة ثلاثة أيام لتنسيق توصيات الموقّعين وإدراجها في مشروع الدستور الانتقالي،

واجتماعـاً قريبـاً لتقـديم الوثـائق المعدّلـة إلى الجمعيـة الوطنيـة التأسيـسية وفقـاً للجـداول الزمنية الجديدة.

٨ - ومن شأن اعتماد مشروع الدستور وانتخاب البرلمان الجديد، إن أُنجزا وفق ما تم التخطيط له، تيسير تحقيق مهام أساسية أخرى من خريطة الطريق مثل: التصديق على الخطة الوطنية لاستتباب لأمن وتحقيق الاستقرار، وإصلاح لجنة المصالحة الوطنية، وإجراء انتخابات رئاسية. وقد وصل إلى البلد ٣ مرشحين للرئاسة، إضافة إلى زهاء ١٤ مرشحاً آخر من الذين أعلنوا بالفعل اعتزامهم خوض الانتخابات في آب/أغسطس ٢٠١٢.

ثالثا - الحالة الأمنية

٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تحسنت الحالة الأمنية في العاصمة مقديشو إلى حد كبير، رغم مواصلة عناصر من حركة الشباب التسلل إلى المدينة وتنفيذ اغتيالات وهجمات انتحارية. ومن الجدير بالذكر الهجوم الانتحاري على فيلا الصومال في ١٤ آذار/مارس، وهجوم ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢ خلال الذكرى السنوية الأولى لإعادة فتح المسرح الوطني الصومالي، الذي لقي فيه ١١ شخصاً مصرعهم، من بينهم رئيسي اتحاد كرة القدم والاتحاد الأولمبي الصوماليين.

١٠ - وتحققت في القطاع ١ (منطقتي شبيلي السفلى والوسطى، بما في ذلك مقديشو) مكاسب هامة. ففي يوم ٢٤ أيار/مايو، فرضت الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات بعثة الاتحاد الأفريقي، سيطرتها على بلدة أفغوي الاستراتيجية (منطقة شبيلي السفلى)، وقامت بتأمين ممر أفغوي، الذي يأوي ما لا يقل عن ٤٠٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخلياً. وتزحف الآن هذه القوات تدريجياً في اتجاه مدينة بلد (شبيلي الوسطى). ومع ذلك يسود قلق متنام بسبب تزايد الأنشطة التخريبية التي يقوم بها بعض أمراء الحرب السابقين وغيرهم من الأفراد الذين يعملون على تقويض الأمن بشكل سري في مقديشو. وتشمل أنشطتهم التحريض على المنازعات العشائرية، والتأثير على الجنود وصغار الضباط لدفعهم إلى عصيان قادة قوات الأمن الوطني. وعلاوة على ذلك، فقد أُبلغ عن حدوث العديد من المنازعات على الممتلكات والأراضي رافقت عودة أعداد كبيرة من المشردين داخلياً واللاجئين إلى مواطنهم الأصلية.

١١ - وفي القطاع ٢ (جوبا السفلى والوسطى)، أنشأت الحكومة الاتحادية المؤقتة، بدعم من الوحدة الكينية، ثلاثة قطاعات فرعية: شمالي وأوسط وجنوبي. وفي القطاع الفرعي الشمالي، قد حُرِّرت بلدات داماسا، وإليوينـي، وإلاد، وبوراهاشي، وفافادوم. وفي القطاع

الفرعي الأوسط، صارت الآن بلدان ديف، ودوبلي، وتابدا، وهوسينغو، وبليس كوغاني في أيدي الحكومة الاتحادية المؤقتة. وفي ٣٠ أيار/مايو، وقعت مدينة أفمادو تحت سيطرة قوات الحكومة الاتحادية المؤقتة وقوات الدفاع الكينية. وفي القطاع الفرعي الجنوبي، تزيد الحكومة الاتحادية المؤقتة وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من سيطرتها على كولبيو، وبادهادهي، وبورغابو، ورأس كامبوني، وهي أول المواقع التي سقطت عقب الهجوم الذي شنته قوات الحكومة الاتحادية المؤقتة وقوات الدفاع الكينية في تشرين الأوّل/أكتوبر ٢٠١١. ويتقدم الهجوم العسكري على المتمردين حثيثا في ذلك القطاع الفرعي. والبلدات الوحيدة التي لا تزال في أيدي حركة الشباب هي كيسمايو وجامعة وبوعالي وجيليب.

١٢ - وفي القطاع ٣، أحرزت الحكومة الاتحادية المؤقتة وقوات الدفاع الوطنية الإثيوبية تقدماً ملموساً. وحُرِّرت معظم أجزاء مناطق جيدو، وباي، وباكول، باستثناء منطقة دينصور في باي ومنطقة تاييغلو وبعض أجزاء واجد في منطقة باكول.

١٣ - ويستمر أيضا تسجيل مكاسب ملموسة في القطاع ٤، حيث استعادت الحكومة الاتحادية المؤقتة وقوات الدفاع الوطنية الإثيوبية مجمل منطقة حيران. ولم يتبق في أيدي المتمردين سوى بلدات بولا باردي، وجلالقسي، وعيل ديري.

١٤ - ورغم ما تعرّضت له حركة الشباب من إضعاف كبير، فإنها لا تزال قادرة على توجيه الضربات وتلقّي الأموال والذخيرة من المناطق التي تسيطر عليها، والشتات، والشبكات الأجنبية. وتنسحب الجماعة الآن من المدن الكبرى، وتتجه نحو العمل السري عن طريق الذوبان في القبائل أو إيجاد مخابئ جديدة. وفي الشهور الأخيرة، حاولت حركة الشباب، المضغوطة في جنوب وسط الصومال، إنشاء قواعد جديدة في جبال غوليس الشمالية، والتي تشكّل بكهوفها ومناطقها المغطاة بالغابات واتصالها بالساحل مخبأ مثاليا. وفي الوقت الراهن، يتراوح عدد عناصر حركة الشباب في جبال غوليس بين ٣٠٠ و ٤٠٠ فرد، ولكن هذا العدد يمكن أن يتزايد بسبب التسلل من جنوب وسط الصومال وإمكانية الوصول إلى المنطقة من اليمن عن طريق الساحل. ويشمل ذلك صوماليين تطرّفوا في اليمن ويتنكرون في هيئة عائدين إلى بونتلاند.

رابعا - نشر قوات بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال

١٥ - بينما لوحظ بعض التأخير في تنفيذ المعايير العملية لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، أُحرز تقدم ملموس في إنشاء وجود للبعثة في قطاعات أخرى خارج مقديشو.

وفي ٦ نيسان/أبريل، نُشرت قوات أوغندية وبوروندية يبلغ قوامها ١٠٠ فرد في بايدوا، بوصفها الفريق المتقدم لقوات للبعثة قوامها ٥٠٠ ٢ فرد سوف تحل محل قوات الدفاع الوطنية الإثيوبية. وفي ١٢ نيسان/أبريل، نُشرت قوات أوغندية قوامها حوالي ٥٠٠ ١ فرد في مقديشو، بانتظار نشرها في القطاع ٣. وفي ٢ حزيران/يونيه، نشرت قوات بوروندية إضافية قوامها ٠٠٠ ١ فرد انطلاقا من مقديشو وستنتقل إلى بايدوا. وسيبلغ قوام القوات بذلك ٦٦٠ ١٦ فردا.

١٦ - وبدأ مكتب الأمم المتحدة لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال التوفير المسبق لمعدات ضرورية للقطاع ٣ عن طريق البر عبر كينيا وإثيوبيا. ووصلت إلى بلدة دولو الواقعة على الحدود الإثيوبية في منتصف أيار/مايو القافلة الأولى ضمن سلسلة من القوافل تنقل معدات رئيسية وحصص إعاشة وخياما وإمدادات عامة، ثم انتقلت منذئذ إلى بايدوا. وأمَّن مكتب دعم البعثة أيضا طائرات شحن تجارية إضافية لزيادة قدرته على نقل الإمدادات جوا إلى بايدوا وبيليتويني. وقد نقلت هذه الطائرات بالفعل معدات لتنقية المياه ومراقبة الحركة الجوية، وخياماً، ووقوداً، وغيرها من أصناف اللوازم الضرورية إلى الفريق المتقدم في بايدوا. وتتضمن الأولوية الملحة لمكتب دعم البعثة في بايدوا إنشاء مقر للقطاع ومستشفى وتركيب نظام اتصالات. ويقوم مكتب دعم البعثة بتجهيز المعدات الطبية والعقاقير والمواد الاستهلاكية الضرورية، بحيث يتسنى إنشاء المرفق الطبي المخطط له على وجه السرعة. ويجري إضفاء الطابع الرسمي على ترتيبات الدعم اللوجستي للقطاعين ٣ و ٤ عن طريق طلب توريد بين الأمم المتحدة والحكومة الإثيوبية لتوفير الدعم في مجالات الأمن والهندسة والنقل في القطاعين.

١٧ - ويجري نشر الوحدة الجيبوتية في القطاع ٤ (بيليتويني)؛ ونُشر عنصر متقدم بحجم فصيلة (٣٥ فردا عسكريا) في ٣١ أيار/مايو. ويُنتظر أن يكتمل نشر الجزء الرئيسي من هذه الوحدة بحلول منتصف حزيران/يونيه، وهو ما سيرفع مجموع قوام القوة إلى ٥٣٠ ١٧ فرداً. وستجري الزيارة الأخيرة السابقة لنشر الوحدات والمفاوضات على مذكرة التفاهم في النصف الأول من حزيران/يونيه. وبناء على طلب الاتحاد الأفريقي، أعاد مكتب دعم البعثة نشر معدات من مقديشو لصالح وحدة جيبوتي في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢، استعدادا للنقل البري المرتقب من جيبوتي إلى بيليتويني، عبر إثيوبيا، متى كانت الوحدة جاهزة للنشر. وقام مكتب دعم البعثة أيضا بالتوفير المسبق لمخازن الدفاع الميداني، والمعدات الهندسية الصغيرة، والمولدات لنشرها في بيليتويني.

١٨ - وأجرى فريق مقاولات مشترك تابع للبعثة ولمكتب دعم البعثة تفتيشا على الأفراد والمعدات التي نشرها كينيا في القطاع ٢ في الفترة من ٢٣ إلى ٢٩ أيار/مايو. واختُتمت المفاوضات على مذكرة التفاهم بين الاتحاد الأفريقي والحكومة الكينية في نفس الفترة. ووُقِّعت مذكرة التفاهم في ٢ حزيران/يونيه.

١٩ - وبالتشاور مع البلدان المساهمة بقوات، صاغ الاتحاد الأفريقي ومكتب دعم البعثة طلبات توريد بخصوص نشر العتاد الجوي. وتنتظر هذه الطلبات توقيعها من طرف حكومتي أوغندا وكينيا. وكان المفهوم الاستراتيجي للبعثة قد أوصى بما مجموعه ١٤ طائرة ذات أجنحة دوارة أو ثابتة لدعم عمليات البعثة. غير أن مجلس الأمن أذِن في قراره ٢٠٣٦ (٢٠١٢) بعنصر للطيران يتكون من عدد أقصاه ١٢ طائرة هليكوبتر يشمل ٩ طائرات هليكوبتر للخدمات و ٣ طائرات هليكوبتر هجومية. وتجدر الإشارة إلى أن أعداد طائرات الهليكوبتر الهجومية المأذون بها ستفرض قيودا على العمليات الجوية المتزامنة، إذ أن البعثة ستحتاج مجموعة من ٣ طائرات هليكوبتر هجومية على الأقل (ما مجموعه ٦) في القطاعين ١ و ٢ لتوفير الدعم الجوي. ونظرا لهذه الضرورة التشغيلية، قُدم اقتراح إلى الأمم المتحدة بالنظر في إعادة تشكيل الأعداد المأذون بها بحيث تكون البعثة قادرة على نشر ٦ طائرات هليكوبتر هجومية و ٦ للخدمات. وفي غضون ذلك، ستُبعث رسالة لإبداء النية إلى أوغندا وكينيا لتنشر كل منهما فورا طائرتَيْ هليكوبتر للخدمات لأجل دعم العمليات الجارية، وخاصة لغرض إجلاء الجرحى في القطاع ١، في ممر أفغوي، وفي القطاع ٢.

٢٠ - ولم تحدث أية تطورات جديدة فيما يتعلق بإنشاء قوة الحرس منذ تقريري السابق. وريثما تُنشأ قوة الحرس، سيواصل قائد قوة البعثة كفالة قدر محدود من واجبات الحراسة، وذلك حسب الموارد والقدرات المتاحة.

٢١ - وسعيا إلى زيادة تعزيز عمليات إيصال مجموعة تدابير الدعم المقدم من الأمم المتحدة، نظمت البعثة ومكتب دعمها حلقة عمل حول الدروس المستخلصة في نيروبي يومي ٣٠ نيسان/أبريل و ١ أيار/مايو ٢٠١٢، من أجل استعراض السنوات الثلاث الأولى من تزويد البعثة بمجموعة عناصر الدعم اللوجستي الذي توفره الأمم المتحدة، وتقديم توصيات محددة بشأن الإجراءات ذات الأولوية التي ينبغي اتخاذها في إطار عمليات البعثة الموسعة. وإلى جانب البعثة ومكتب دعمها، كان من بين المشاركين ممثلون عن مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، ومكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال، وآلية تنسيق القوة الاحتياطية لشرق أفريقيا، والشركاء الرئيسيون.

٢٢ - ويواصل ممثلي الخاص التحاور مع مكتب دعم البعثة بشأن احتياجات قوة البعثة الموسعة من الموارد وكيفية تلبيتها على أحسن وجه. ومن الضروري أن تتوافر لعمليات البعثة الموارد الوافية من أجل ضمان فعالية القوة. ويقدّر الاتحاد الأفريقي الدعم المستمر من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف تقديراً كبيراً.

٢٣ - وأخيرا، تواصل البعثة العمل على تنفيذ استراتيجيتها للتواصل الاستراتيجي، وذلك بتعاون مع مكتب دعمها وفريق الدعم الإعلامي المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وتستمر الأنشطة الإعلامية في زيادة الدعم العام للبعثة.

خامسا - القيادة والمراقبة

٢٤ - ينص المفهوم الاستراتيجي على إنشاء بنية فعالة للقيادة والمراقبة على الصعيدين الاستراتيجي والتشغيلي. وعلى الصعيد الاستراتيجي، هناك هيكلان استشاريان يساعدان اللجنة وهما: (أ) الآلية المشتركة للتنسيق، التي تتألف من وزراء دفاع البلدان المساهمة بقوات والبلدان الأخرى المهتمة بالأمر، والتي عقدت اجتماعها الافتتاحي في أديس أبابا في ١٢ نيسان/أبريل؛ و (ب) لجنة تنسيق العمليات العسكرية، التي تتكون من رؤساء أركان دفاع البلدان المساهمة بقوات والبلدان الأخرى المهتمة بالأمر، والتي عقدت اجتماعها الافتتاحي في أديس أبابا في ٩ آذار/مارس. وقد اجتمعت لجنة تنسيق العمليات العسكرية مرتين منذ ذلك الحين، وتجتمع الآلية المشتركة للتنسيق ولجنة تنسيق العمليات العسكرية برئاسة مفوض السلام والأمن.

٢٥ - وعلى الصعيد التشغيلي، تتطلب بنية القيادة والمراقبة إقامة مقر موسّع ومتوازن للبعثة والقوة من أجل تيسير إدارة البعثة واضطلاعها بولايتها. وقد تمت مراجعة بنية مقر البعثة والقوة منذ ذلك الحين تمشيا مع الاعتبارات المذكورة أعلاه. وعملا بتوصيات الآلية المشتركة للتنسيق ولجنة تنسيق العمليات العسكرية، وعقب مشاورات مستفيضة مع البلدان المساهمة بقوات في البعثة، وافقتُ على بنية قيادة ومراقبة عمليات البعثة الموسعة، وكذلك على تخصيص وظائف لمقر البعثة والقوة. وعلى ضوء ذلك، قام قائد القوة الجديد، الفريق أندرو غوتي، من أوغندا، باستلام قيادة العنصر العسكري للبعثة من اللواء فريد موغيشا في ٢ أيار/مايو.

٢٦ - وبخصوص تعيين باقي ضباط مقر البعثة والقوة، ستتبع العملية المبادئ التوجيهية المتعلقة بتعيين ضباط الأركان العسكريين في مقر البعثة والقوة كما وافقت عليها الآلية المشتركة للتنسيق ولجنة تنسيق العمليات العسكرية في ١٢ نيسان/أبريل. وخُصصت

الوظائف على أساس المساهمات بالقوات والمبادئ المتفق عليها عقب إجراء مشاورات مع البلدان المساهمة بقوات في البعثة والبلدان الأخرى المهتمة بالأمر. وقد خُصصت وظائف لدول أخرى من أعضاء الاتحاد الأفريقي على أساس المهارات والتجربة ذات الصلة بعمليات دعم السلام. وتقوم اللجنة حاليا بإجراء مقابلات من أجل التعيينات الرئيسية، وتمت الموافقة على خطة لمناوبة ضباط الأركان، الذين سيجري نشرهم على ثلاث مراحل ابتداء من منتصف حزيران/يونيه إلى نهاية تموز/يوليه. وقد ووفق أيضا على مناصب قادة القطاعات استنادا إلى المشاورات التي أجريت مع البلدان المساهمة بقوات.

سادسا - حماية المدنيين

٢٧ - لا تزال حماية السكان المدنيين في الصومال مصدر قلق شديد للاتحاد الأفريقي وللبعثة على وجه الخصوص. وفي حين أن تحقيق استقرار الوضع الأمني في مقديشو أسهم بشكل كبير في حماية السكان المدنيين، يظل القلق سائدا بشأن تهديدات جديدة، بما في ذلك تزايد استخدام حركة الشباب للأجهزة المتفجرة المرتجلة، والاستهداف المتعمد للمدنيين المشتبه إما في تعاونهم أو تعاطفهم مع الحكومة الاتحادية الانتقالية والبعثة. واستنادا إلى التجربة المكتسبة في مقديشو، يمثل اتخاذ حركة الشباب للمدنيين دروعا بشرية وقصف قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والبعثة انطلاقا من المناطق الآهلة بالسكان المدنيين استراتيجيات قد تستمر الحركة في استخدامها. وستستمر البعثة في اتخاذ أقصى قدر من الحيطة في مثل هذه الحالات وستتخذ كافة التدابير الوقائية الضرورية لخفض أي ضرر محتمل يمكن أن يصاب به السكان المدنيون.

٢٨ - وفي مسعى إلى تعزيز قدرة البعثة على حماية السكان المدنيين في منطقة عملياتها، يجري النظر في إنشاء خلية تُعنى بحصر الخسائر في صفوف المدنيين وتحليلها والاستجابة لها، كما هو مبين في قرار مجلس الأمن ٢٠٣٦ (٢٠١٢). ولهذه الغاية، بدأت مناقشات مع جميع الجهات المعنية الرئيسية. وتجدر الإشارة إلى أنه في حين يمكن أن يسهم إنشاء الخلية في رصد وخفض الخسائر المدنية أثناء عمليات البعثة، يحتمل أن تكون مثل هذه الآلية أكثر ملاءمة لنوع حرب المدن التي شهدتها مقديشو قبل عام ٢٠١٢. ووفقا لذلك، يجري تعميق النظر في آليات تكميلية أخرى.

٢٩ - وفي هذا الصدد، سيكون من المهم التنسيق مع الحكومة الاتحادية الانتقالية، والشركاء، والجهات الفاعلة الأخرى، الذين لهم أدوار ومسؤوليات تتعلق بحماية السكان المدنيين. وفي هذا السياق، ستستضيف اللجنة حلقة عمل حول توحيد حماية المدنيين في عمليات البعثة في نهاية حزيران/يونيه، بغية تقييم التقدم المحرز حتى الآن استنادا إلى المخاطر

القائمة والناشئة للحماية، وتبيُّن أفضل السبل والوسائل التي ستمكن البعثة من التنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى عندما توسع نطاقها إلى مناطق جديدة وتؤمِّن تلك المناطق. وفي السياق نفسه، سيجري استعراض قواعد الاشتباك التي تتبعها البعثة.

سابعا - أنشطة التوعية وتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة

٣٠ - يواصل ممثلي الخاص للصومال العمل مع الممثِّل الخاص للأمين العام للصومال وميسِّر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد) المكلف بالسلام والمصالحة الوطنية في الصومال على تيسير الدعم لتنفيذ كل من الاستراتيجية الكبرى للإيغاد لتحقيق الاستقرار وخطة الحكومة الاتحادية الانتقالية للمناطق المحررة حديثا. وفي هذا الصدد، يسعدني أن أبلغكم بأنه قد تم التوصل إلى اتفاق مع اللجنة التوجيهية للحكومة الاتحادية الانتقالية المعنية بتحقيق الاستقرار بشأن إنشاء فريق عامل معني بالسياسات مشترك بين البعثة والحكومة الاتحادية الانتقالية، من أجل تعزيز تنسيق خطة الحكومة الاتحادية الانتقالية لتحقيق الاستقرار وتقديم الدعم لها.

٣١ - وقد عيّنت الحكومة الاتحادية الانتقالية حكّاما للمناطق المحررة حديثا، وهي منطقة شبيلي الوسطى ومنطقة شبيلي السفلى، وهيران، وجيدو، وباي، وباكول. ويتعلق هذا الأمر بإجراءات انتقالية لمدة ثلاثة أشهر تنظّم بعدها منتديات تشاورية بشأن تقاسم السلطة والموارد تتلوها انتخابات على الصعيد المحلي. وسيضطلع هؤلاء الحكام بمسؤولية تدعيم الترتيبات الأمنية، ونزع السلاح، وتقديم الخدمات الأساسية للسكان. وبالتالي، فإن العمليات العسكرية للبعثة، المحددة في المفهوم الاستراتيجي وفي مفهوم عمليات البعثة، ستراعي على النحو الواجب هذه الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة والاستقرار على الصعيد المحلي.

ثامنا - تقديم الدعم لقطاع الأمن ومؤسسات العدالة للحكومة الاتحادية الانتقالية

٣٢ - عقدت اللجنة، في أديس أبابا في ٣٠ آذار/مارس، مؤتمرا بشأن تمكين قطاع الأمن في الصومال. وحضر ذلك المؤتمر شركاء من الأمم المتحدة وشركاء آخرون، وسعى إلى حفز المجتمع الدولي على إيلاء مزيد من الاهتمام لدعم تعزيز الفعالية الاستراتيجية والعملياتية لقوات الأمن الوطنية وغيرها من القطاعات ذات الصلة. وتلا هذا المؤتمر، في ١١ نيسان/أبريل، اجتماع لفريق عامل في نيروبي، قام بمناقشة الاحتياجات العملياتية الفورية لجميع القطاعات؛ وتحديد الأولويات من خلال اتخاذ منظور استراتيجي للأماكن الأكثر احتياجا للدعم؛ ومعايير تحقيق الفعالية في تقديم الدعم لقطاع الأمن ومؤسسات العدالة في الصومال وآليات التنفيذ. وفي ٢٥ نيسان/أبريل، واصل الفريق العامل التقني مناقشة مشاريع مفهوم عمليات البعثة من أجل إدماج قوات متحالفة ومشروع وثيقة مفصلة

بشأن الاحتياجات الفورية والاحتياجات على الأمد البعيد الخاصة بقوات الأمن الوطنية وهيئة العدالة والسجون في الصومال. وقد أُكملت، في ٣٠ أيار/مايو، صياغة الوثيقة النهائية المتضمنة للاحتياجات التمويلية الفورية والاحتياجات التمويلية على الأمد البعيد، وستعرض على مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي كي ينظر فيها.

٣٣ - وفي إطار روح التعاون الوثيق، عقدت وكالة الأمن الوطني الصومالية والبعثة الاجتماع الثالث لتبادل المعلومات في مقديشو في الفترة من ٢ إلى ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وكان الهدف من الاجتماع هو تبادل المعلومات عن الحالة الراهنة لحركة الشباب بعد أن فقدت السيطرة على أهم المدن وبعد أن تحسنت كثيرا الحالة السياسية والأمنية في المناطق المحررة حديثا. وقد حضر الاجتماع أيضا ممثلون عن إثيوبيا وأوغندا وبوروندي وجيبوتي والصومال وكينيا، والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب. وقُدّمت في الاجتماع عدة توصيات لتنمية قدرات وكالة الأمن الوطني الصومالية وقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية في المجالات ذات الأولوية وهي: الاتصالات، من خلال إتاحة وسائط مأمونة لها؛ ومكافحة التمرد؛ ومكافحة الإرهاب؛ والتدريب في مجال مكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة.

٣٤ - وفي تطور ذي صلة، في ٢ نيسان/أبريل، دشنت البعثة ووكالة الأمن الوطني الصومالية الوحدة المشتركة للدمج والاتصال لتقديم المعلومات في الوقت المناسب وعلى نحو دقيق لقوات الحكومة الاتحادية الانتقالية وقوات البعثة التي تقاتل حركة الشباب. وجاء إنشاء وحدة الدمج والاتصال المشتركة بين البعثة والحكومة الاتحادية الانتقالية تنفيذا لتوصية صدرت خلال اجتماع تبادل المعلومات الذي عقد في كمبالا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

تاسعا - ملاحظات

٣٥ - شهدت الفترة المشمولة بالتقرير إحراز تقدم مهم في جميع المسارات. فإنهاء صياغة مسودة الدستور وعقد اجتماع الشيوخ خطوتان مهمتان نحو بلوغ أهداف خريطة الطريق. ومع ذلك، ما زالت هناك عدة تحديات قائمة، ولا سيما فيما يتعلق بمسألتي الشمول في العملية الجارية وضيق الوقت المتاح لإنشاء الجمعية التأسيسية الوطنية.

٣٦ - وتحسّنت الحالة الأمنية العامة في مقديشو تحسُّنا كبيرا. وقد وسّعت البعثة مؤخرا نطاق المنطقة التي تسيطر عليها لتشمل مقاطعة داينيل، مما أسهم أيضا في تحسين الحالة الأمنية في مقديشو. وفي الوقت ذاته، يتواصل التهديد المرتبط بالأجهزة المتفجرة المرتجلة والهجمات الانتحارية والاغتيالات. ووُطِّدت كذلك الحالة الأمنية في قطاعات أخرى. ورغم ما سبق

ذكره، تبرز تحديات جديدة ترتبط أساسا بالمنازعات على الملكية وحوادث مخالفة القانون والإخلال بالنظام، وذلك بسبب التدفقات الكبرى للمشردين داخليا. وسيساعد نشر وحدات الشرطة المشكلة قوات الشرطة الصومالية على تخفيف حدة هذه التحديات.

٣٧ - ويجري توسيع العنصر العسكري في البعثة وإن شهد ذلك بعض التأخُّر. فنشر ١٠٠ من الأفراد العسكريين من بوروندي وأوغندا في القطاع ٣، كعناصر متقدمة، ونشر ٣٦ من الأفراد العسكريين من جيبوتي في القطاع ٤، ونقل المعدات إلى القطاع ٣، وإدخال قوات أوغندية إضافية إلى مقديشو توطئة للنشر في بايدوا، ونقل معدات الوحدة الجيبوتية كلها خطوات لإكمال النقاط المرجعية العملياتية. وإضافة إلى ذلك، فقد وضعت مذكرة التفاهم مع كينيا في صيغتها النهائية.

٣٨ - وقد أكملت النقطة المرجعية الأساسية لإنشاء الهيكل الجديد للقيادة والمراقبة. وتؤدي الآن لجنة تنسيق العمليات العسكرية وآلية التنسيق المشتركة عملهما. وقد أنجزت عملية تخصيص وظائف ضباط أركان لمقر القوات الموسّع. وقد تولى قائد القوة الجديد مهامه بالفعل ويجري إنهاء عملية التوظيف لما تبقى من المرشحين وستسّرع تلك العملية لكفالة استكمال جميع قوام مقر القوات من الموظفين بحلول شهر تموز/يوليه. أما المسائل المتبقية الأخرى، ومنها نشر قوة الحرس، فسيجري التصدي لها على سبيل الأولوية في الأيام القادمة.

٣٩ - وقد اتضحت الرؤية أكثر فيما يتعلق بالحكومة الاتحادية الانتقالية. فوضع مفهوم العمليات لقوات الأمن الوطنية خطوة في المسار الصحيح. ومع ذلك، ما زالت هناك حاجة لإنجاز أمور كثيرة للارتقاء بقدرات قوات الأمن الصومالية إلى المستوى المطلوب، وكفالة قدرتها على تحقيق سلام وأمن دائمين في الصومال.

٤٠ - وبصفة إجمالية، أنا مرتاح للتقدم الذي أحرزته البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير رغم التأخر الذي حصل في إنجاز بعض النقاط المرجعية العملياتية. وأود أن أكرر إعرابي، مرة أخرى، عن امتنان الاتحاد الأفريقي للشركاء من الأمم المتحدة وغيرهم من الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف على ما يقدمونه من دعم متواصل. وحيث أن البعثة تكثف عملياتها، ستتواصل الأهمية البالغة التي يكتسيها هذا الدعم. وفي هذا الصدد، ينبغي النظر في إعادة تشكيل الطائرات العمودية الهجومية والطائرات العمودية للخدمات على وجه الاستعجال.